بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله مَنَّ على هذه الأمة ببعثة خير البرايا، وجعل التمسك بسنته عصمة من الفتن والبلايا، أحمده تعالى وأشكره، وأتوب إليه وأستغفره، وأسأله الثبات على السنة والسلامة من المحن والرزايا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له عالم السر والخفايا، والمطلع على مكنون الضمائر والنوايا، وأشهد أن نبينا وحبيبنا وقدوتنا وسيدنا محمداً عبد الله ورسوله كريم الخصال وشريف السجايا، والمجبول على معالي الشمائل والمعصوم من الدنايا، عليه من الله وعلى آله وأصحابه وأتباعه أفضل الصلوات وأزكى التسليمات وأشرف التحايا.

أما بعد:

من أظهر خصائص العقل البشري حب البحث والاطلاع، والكشف عن أسرار هذا الكون، فما فتئ الإنسان منذ الخليقة في الأرض يسعى إلى إيجاد تفسير وتعليل لكل ما يحيط به ويدور حوله .

واللغة من أهم الظواهر الإنسانية وأعقدها، وقد لفتت انتباه العلماء واستحوذت على تفكيرهم على مدار العصور للبحث في طبيعتها وتكونها وتشكّلها؛ ولهذا ما إن شرع علماء العربية بجمع اللغة وتدوينها ودراستها لاستخلاص أحكامها وقوانينها، حتى ارتبط ذلك تعليل كثير من ظواهرها المختلفة، مما جعل العلة من أركان القياس المهمة وأُلفت فيها كتب خاصة، وقد تحولت العلة بمرور الزمن إلى صناعة فكرية تثير الدهشة، وتبعث على الإعجاب ، لما تدل عليه من براعة أصحابها وقدرتهم على التعليل.

ولا شك في أن البواعث وراء نشاة التعليل هي بواعث عربية إسلامية معًا، دون تأثير خارجي غير عربي.

ولعل أقدم ما ذكرته المصادر من كتب العلل: كتاب العلل في النحو لقطرب (ت٢٠٦هـ) وعلل النحو للمازني (ت ٢٣٠هـ) والإيضاح في علل النحو للزجاجي

(ت٣٤٠ هـ) والمجموع على العلل لمبرمان (ت٣٤٥هـ) وعلل النحو لابن الوراق (ت٣٨١ هـ).

ولإمام العربية واللغة والبيان عبد القاهر الجرجاني دور كبير في علم النحو، ومن أهم الكتب التي أبدعها "كتاب الجمل"، ولأهمية هذا الكتاب الرائع شرحه شرحًا بديعًا، وقد قام إمام اللغة صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي باستخراج العلل النحوية من هذا السفر العظيم وقام بشرحها وتحليلها بإسلوبه الراقي البديع في كتاب أسماه: "ترشيح العلل في شرح الجمل".

وقد قمنا بتحقيق هذا الكتاب وغرضنا من هذا العمل أن نقوم بخدمة هذا الكتاب العظيم خدمة علمية فريدة، فدونك أيها القارئ الكريم، والعالم الجليل، والطالب النبيل: جُهْد المُقِلِّ، فلم ندخر طاقة في ضبط نصه وتنقيحه وخدمته، وبذلنا قصارى الجهد والسعي في تحصيل صحة المقصد، فإن وجدت خيرًا فسل الله لنا القبول، ولا تبخل بدعوة صالحة لإخوانك، وإن وجدت خللًا -وهي سيما البشر- فالتمس لنا عُذرًا، ورجاؤنا أن نكون قد أضفنا لبنة جديدة بتحقيق هذا الكتاب النفيس وخدمته.

فاللهم حَسِّن نياتنا، وارزقنا الإخلاص، وانفعنا بهذا العمل في يوم اللقاء، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، وصلِّ اللهم على إمام المتقين وخاتم المرسلين وسلِّم تسليمًا كثيرًا.

مقدمة في علل النحو

تعريف العلة[1]:

العلة في اللغة: هي السبب.

واصطلاحا: هي الحكم الذي يُعطى عن الكلمة في بنائها وإعرابها.

وعلل النحو: هي الجواب عن كل حكم إعرابي يخضع له الاسم في حالاته الثلاث الرفع والنصب والجر، والفعل في حالتي الإعراب والبناء، وكذلك في الرد على حكم الاسم المبني.

ولقد كانت العلل النحوية سارية على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وقد فتح الخليل الباب للتعليل أمام النحاة على مصراعيه، وذلك بعدما سُئل عن العلل النحوية: أأخذها عن العرب أم اخترعها من لدن نفسه؟

فقال: (العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها).

وهي عند الخليل والذين عاصروه ومن أتى بعدهم مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي. والعلل إنما أصلها في الفقه والمنطق. وعلى هذا فالعلة ثلاثة أنواع:

١. العلة المنطقية، أو الكلامية.

٢. العلة الفقهية.

٣. العلة النحوية.

وبيّن ابن جني في كتاب " الخصائص " أن علل النحويين قريبة من علل المتكلمين، بل هي أقرب إلى هذه العلل من قربها إلى علل المتفقهين.

وعلّل ما ذكره بقوله: (وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه).

---

(١) انظر: المعجم المفصل في النحو ٦٧٨/٢.

وفرق بينهما بقوله : (فجميع علل النحو إذا مواطئة للطبع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق).

وهو أيضا يقر بأن العلل النحوية لا تبلغ قدر علل المتكلمين البتة وفي هذا يقول: (واعلم أنا - مع ما شرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام - لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين).

أقسام العلل النحوية:

ذكر لها الزجاجي في كتاب " الإيضاح " ثلاثة أنواع، هي:

١- **العلل التعليمية:** وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب.

٢- **العلل القياسية:** وهي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء، وتسمى أيضا بعلة العلة، وهي ما يسميها الدينوري بالعلة الحِكْمية[١]، وكأنها علل تظهر حكمة العرب، عن طريق كشف صحة أغراضهم.

ويرى ابن جني[٢] أن تسمية هذا النوع من العلل بعلة العلة ضرب من التجوز في اللفظ فأما الحقيقة - كما يقول - فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة.

٣- **العلل الجدلية النظرية:** وهي الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب، وتسمى أيضا بعلة علة العلة.

مثال: في قولنا (ظهر الحق) نقول لماذا ارتفع الحق؟

الجواب: لأنه فاعل (علة أولى أى: تعليمية).

ولماذا ارتفع الفاعل؟ للإسناد (علة ثانية أي: قياسية).

ولماذا صار ما أسند إليه الفعل مرفوعا؟ لأن صاحب الحدث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى (علة ثالثة أي: جدلية).

وقد أنكر ابن مضاء على النحاة اعتلالهم بالعلل الثواني والثوالث ودعى إلى حذفها من النحو العربي؛ لأنه يرى أن فيها تعقيدًا للنحو، ولا يرى لها قيمة إلا أنها تفيدنا في بعض المواضع أن العرب أمة حكيمة[٣].

---

(١) انظر: المعجم المفصل في النحو ٦٨٣/٢.

(٢) انظر: الخصائص ٢٠٠/١.

(٣) انظر: الرد على النحاة ١٢٧/١.

وعند النظر في تقسيم العلل نجد اختلافا كبيرًا في ذلك، ومرد هذا الاختلاف إلى الاعتبار الذي قسم من خلاله العلماء هذه العلل.

فالزجاجي اعتبر بأسلوب العلل في تقسيمه السابق، بينما نجد ابن جني يعقد باباً في الخصائص[1] يفرق فيه بين نوعين من العلل، ألا وهي:

العلل الموجبة: وهي التي تبنى على الإيجاب كأن يكون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا، فعلل هذه، الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها.

أما النوع الثاني فهو: العلل المجوزة: وهي التي تبنى على سبب يكون الحكم فيه جائزًا لا واجبًا، مثل أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فأنت مخير بين جعلها صفة أو حالا فتقول: مررت بزيد رجلٍ صالح، أو رجلاً صالحاً.

وهذا التقسيم عنده باعتبار الحكم في العلة، وإذا انتقلنا إلى السيوطي في الاقتراح[2] نجده يذكر تقسيمين آخرين للعلل:

فالأول باعتبار الشيوع، وذكر تحته قسمين:

العلل المطردة: وهي التي تقاس على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وجعل تحتها أكثر من أربعة وعشرين نوعا منها: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة توكيد، وهي العلة التعليمية.

والعلل الحِكْمية: وهي التي تظهر حكمة العرب، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهي العلل الثواني.

والثاني: باعتبار طبيعة العلل، وتحته ثلاثة أقسام:

العلة البسيطة: وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالجوار والمشابهة.

والعلة المركبة: وهي التي تفيد أكثر من علة في تعليل قياس ما، ويكون الحكم فيها بمجموع الأمرين، كالمنع من الصرف لعلتين.

والعلة القاصرة: وهي التي يقتصر التعليل بها على مواضع معينة دون غيرها، ك(عسى الغويرُ أبؤسا) حيث جرت عسى مجرى صار، ولم تعرف في غير هذا الموضع،

---

(١) انظر: الخصائص ١ /١٩٢، باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة.

(٢) انظر: الاقتراح ١/٢٥٦.

وقد أنكر ابن جني هذه العلة وبيّن فسادها - فيما يراه - وعقد بابًا لذلك في الخصائص.

هل كانت العرب تعرف العلل؟

العرب نطقت على سليقتها وطباعها، ولم ينقل إلينا النحاة علة وحدة عن العرب، ولكن المتأمل لكلامهم يجدهم يشيرون إلى أن العرب كانت تعرف علل الكلام وإن لم تصرح بذلك، وقول الخليل السابق: (وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها) ينص على ذلك، والمتتبع لكلام ابن جني في الخصائص يجده يقرر أن العرب كانوا يحسون بقوة طباعهم بالعلل التي يعلل بها النحاة ما يستنبطونه من أحكام كلامهم وأنهم يريدون ذلك ويقصدون إليه.

ويرى أن العربي يلاحظ بالمنة والطبع ما لا نلاحظه نحن بالمباحثة والدراسة، بل إنه عقد بابا لهذا[1] سماه: (باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها) وقرر أن في تثبيت ذلك وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسكة وعصمة. وهنا أنقل بعض النصوص من الخصائص يقرر فيها ابن جني هذا الأصل:

قال: (سألت يوما أبا عبدالله محمد بن العساف العقيلي الجوثي، فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟

فقال أقول: ضربت أخاك.

فأردته على الرفع، فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبدا.

قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك، فرفع.

فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدا؟

فقال: أيش هذا! اختلفت جهتا الكلام.

فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب) [2].

---

(١) انظر: الخصائص ١ /٢٥٤.

(٢) انظر: الخصائص ١ /١٢١، باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية.

وقال في موضع آخر: (والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصدَه شيئان: أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا، إلا أنه - مع أدنى تأمل - في حكم الحاضر معنا.

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئاً أو استثقاله وتقبله أو إنكاره... وغير ذلك من الأحول الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس ...[١].

وأما الحاضر معنا، وهو كون العرب صرحوا ببعض ما ينسبه إليهم النحاة من العلل فيستدل عليه بقوله : منه ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلا لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها.

فقلت له: أتقول جاءته كتابي!

قال: نعم أليس بصحيفة.

أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدبروا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج بتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمّه)[٢].

بعض المسائل المتعلقة بالعلل عند ابن جني:

١- تخصيص العلل وهي: تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليه في بعض الصور لمانع[٣]، ومثاله: صحة الواو في غزوا، مع أنها تحركت وانفتح ما قبلها فلم تقلب مثل قام وغزا.

قال ابن جني: (اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرَّف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل)[٤].

---

(١) انظر: الخصائص ١ /٢٦٠، باب في أن العرب أرادت من العلل والأغراض.

(٢) انظر: الخصائص ١ /٢٦٢.

(٣) انظر: التعريفات للجرجاني ١/١١٦.

(٤) انظر: الخصائص ١ /١٧٨.

٢- تعارض العلل: قال ابن جني: (الكلام في هذا المعنى من موضعين: أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما، والآخر الحكمان في الشيء الواحد المختلفان، دعت إليهما علتان مختلفتان) [١].

ومثال الأول منهما: رفع المبتدأ، فالبصريين يعللون لرفعه بالابتداء، والكوفيون يرفعونه بالخبر. فهذا حكم واحد تنازعته العلل.

ومثال الثاني: ما النافية، أهل الحجاز أعملوها، كأنهم أعملوها عمل ليس لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، ونافية للحال، فأشبهت ليس فعملت عملها، أما بني تميم فكأنهم لما رأوها حرفا داخلا على الجملة المستقلة بنفسها أجروها مجرى هل، فلكل تعليل حكم يختلف عن الآخر .

والخلاف في هذه المسألة بين العلماء أعم منه بين العرب.

٣- التعليل بعلتين: جوز ابن جني ذلك[٢] ومثل له بـ (هؤلاء مُسلِميَّ) فإن الأصل مُسلِمويَ، فقلبت الواو ياء لأمرين، كل منهما موجب للقلب:

أحدهما: اجتماع الواو والياء، وسبقُ الأولى منهما بالسكون.

والآخر: ياء المتكلم أبدا يكسر لحرف الذي قبلها، فوجب قلب الواو ياء، وإدغامها، ليمكن كسر ما تليه.

٤- إدراج العلة واختصارها: نبه ابن جني إلى هذا الموضع[٣] وذكر أن النحاة يستمرون عليه، فيفتق عليهم ما يتعبون بتداركه، والتعذر منه.

ومثل له: بـ(آسيت الرجل، فأنا أواسيه). ما أصله؟ فيقال: أؤاسيه، فيقال: وما علته في التغيير؟ فيقال: اجتمعت الهمزتان، فقلبت الثانية واوا لانضمام ما قبلها.

ففيه إخلال من جهتين:

أحدهما: أننا لم نستوف ذكر الأصل وهو (أؤاسوك) من الأسوة قلبت الواو ياء، لوقوعها طرفا بعد الكسرة.

---

(١) انظر: الخصائص ١ /١٩٤.

(٢) انظر: الخصائص ١ /٢٠٢.

(٣) انظر: الخصائص ١ /٢٠٧.

والآخر: أننا لم نتقص شرح العلة، فالقول فيها أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان (الأولى منهما مضمومة والثانية مفتوحة) وهي حشو غير طرف، فاستثقل ذلك، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها واوا.

٥- **دَور العلة:** وهو أن يعلل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء[١].

قال ابن جني: (هذا موضع طريف، ذهب إليه محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو: ضربتُ، إلى أنه لحركت ما بعده من الضمير، وذهب أيضا في حركة الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قبله، فتارة اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى، فاعتل لهذا بهذا) [٢].

رد ابن جني على من قال بفساد علل النحويين:

عقد ابن جني بابًا في الخصائص للرد عل من اعتقد فساد علل النحويين، وجعل ذلك بسبب ضعف قائله عن إحكام العلة، وعدم معرفته بأغراض القوم.

ومثل على ذلك بقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رَفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول: (ضُرِب زيدٌ) فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: (إن زيدًا قائمٌ) فننصب وإن كان فاعلا.

ثم قال: (ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعل في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم... لسقط صداع هذا المضعوف السؤال ... وكذا القول على المفعول به ...).

ومما تقدم نجد أن ابن جني هو أول من بسط القول وأسهب في ذكر العلل وتفصيلها، وكان على وعي وإدراك تام بجوانب العلة، وأنواعها، وأثرها في النحو العربي، وأيضا يتضح لنا أنه يرى أن العرب كانت تعرف هذه العلل، ونجده كثيرا ما يرد على من يحاول التشكيك في هذه العلل أو الطعن فيها.

---

(١) انظر: المعجم المفصل في النحو ٥١٩/١.

(٢) انظر: المعجم المفصل في النحو ٢١٣/١.